

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔⴰ ⵍⵎⵖⵔⵉⵢⵉ

ⵍⵔⵉⵎⴰⵏ

ⵎⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔⴰ ⵍⵎⵖⵔⵉⵢⵉ



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة العدالة الاجتماعية

الرقم: 2024/5318

24/04/2024

إلى السيد وزير

التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

إعداد السياسة التواصلية لوزارتكم وتنفيذها وتقييمها

السيد الوزير المحترم،

يعتبر التواصل العمومي التزاما دستوريا على عاتق المرافق العمومية حيث وضع الدستور مجموعة من المقومات الأساسية للتواصل الناجع والضامن لحق المواطنين في المعلومة، وألزم الدستور المرافق العمومية بتلقي الملاحظات من المرتفقين قصد استثمارها في تجويد الخدمات العمومية. كما نص ميثاق المرافق العمومية على إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي وإعمال مبدأ الشفافية من خلال تقديم المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمرافق العمومية والخدمة العمومية، وتمكين العموم من الولوج إلى المعلومات المتعلقة بسير المرافق العمومية وعملها والخدمات التي تقدمها باللغتين الرسميتين للبلاد، كما وضع هذا الميثاق قواعد الانفتاح والتواصل واستقبال المرتفقين وأوجب على المرافق العمومية الالتزام بها.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن:

—استراتيجية التواصل التي وضعتها القطاعات التي تشرفون عليها ومستوى تنفيذ المشاريع المضمنة فيها ومؤشرات تحقيق الأهداف الموضوعة لها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشارين البرلمانين

الدحمانى المصطفى - بن فقيه محمد - شاكر سعيد